موقف الحزب الشيوعي العراقي من الوزارات العراقية ١٩٤٩ – ١٩٥٨

م.د.
مؤيد شاكر كاظم الطائي
كلية الآداب – جامعة ذي قار

م.د.
حيدر طالب حسين
كلية التربية – جامعة كربلاء

المقدمة

تعد المرحلة الممتدة مابين (١٩٤٩ – ١٩٥٨) من المراحل المهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، كونها تقع مابين فقدان الحزب لقيادته البارزه المتمثلة بيوسف سلمان يوسف الملقب " فهد " الذي اسهم في تأسيسه عام ١٩٣٥ وادى الدور البارز والرئيس في ادارة وبناء تنظيماته حتى عام ١٩٤٩ اثر اعدامه من قبل وزارة نوري السعيد العاشرة في منتصف شباط ١٩٤٩ من جهة ، وقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي انهت النظام الملكي في العراق. وحولت الحزب الشيوعي العراقي من مرحلة النشاط السري الى النشاط شبه العلني من جهة اخرى .

يهدف البحث الى استجلاء موقف الحزب الشيوعي العراقي من الوزارات المتعاقبة على حكم العراق ،وموقف تلك الوزارات من النشاط والتنظيم الشيوعي الذي كان من اكثر الاخطار المحدقة والمهدده لوجودها في الحكم . ويهدف ايضاً الى تتبع ودراسة دور الحزب في قيام ثورة ١٩٥٨ واسقاط النظام الملكي من خلال اشتراكه مع بقية الاحزاب السياسية العراقية في جبهة الاتحاد الوطني في عام ١٩٥٧ وعلاقته بتنظيم الضباط الاحرار الذي قاد الثورة .

قُسم البحث على مبحثين اساسيين ، تناول الاول موقف الحزب الشيوعي من الوزارات العراقية خلال المدة من شباط ١٩٤٩ حتى حزيران ١٩٥٥ اذ فتعرة القيادات المتعددة للحزب الشيوعي العراقي،وخصص المبحث الثاني لدراسة المدة الممتدة من حزيران ١٩٥٥ وحتى ١٤ تموز ١٩٥٨، التي مثلت قيادة حسين احمد الرضي " سلام عادل " للحزب الشيوعي العراقي .

اعتمد البحث على مجموعة من الوثائق العراقية المنشورة وغير المنشورة ، فضلاً عن المصادر التاريخية المهمة ذات العلاقة بالموضوع .

اولاً : موقف الحزب من الوزارات العراقية (شباط ١٩٤٩ – حزيران ١٩٥٥)

انسجاماً مع المقولة القائلة " ان العنف يولد العنف " ، زادت ثورية ويسارية الحزب الشيوعي العراقي تجاه الحكم القائم في البلاد،كردة فعل عكسية لاعدام قادته في ١٤-١٥ شباط ١٩٤٩ (فهد ، محمد حسين الشبيبي ، زكي بسيم)من قبل وزارة نوري السعيد العاشرة (٦ كانون الثاني ١٩٤٩ – ١٠كانون الاول ١٩٤٩) الامر الذي دفع بعض الشيوعيين الى المطالبة باغتيال نوري السعيد ،ولاسيما ان قيادة الحزب آنذاك قد رفعت شعارات ثورية مثل " لا رحمة بالعدو ، أرادوها حرب ابادة فلتكن حرب ابادة " ودعة الى تنظيم تظاهرات في مدن عدة من العراق . أخذت فيما بعد شكل صدامات عنيفة ودامية بين الشيوعيين ورجال الشرطة ،غير ان النتائج المترتبه على تلك السياسه لم تكن افضل من سابقتها بالنسبة للشيوعيين اذ لم تؤد الا الى المزيد من الاعتقالات في صفوف الحزب[١] .

مع وصول بهاء الدين نوري الى قيادة الحزب أواخر عام ١٩٤٩، وبسبب تمسكه بسياسة التراجع المنظم(اي توجيه قوى الحزب وجهوده نحو البناء التنظيمي وايقاف مواجهة السلطة عن طريق المظاهرات والاضرابات كي يتسنى له اعادة بناء مادمر من تنظيماته، الا اذا اضطرت الحالة لهذا الصدام)،وحرصه على اعادة التنظيم الشيوعي، ونقله مقر الحزب من بغداد الى كركوك مؤقتاً ، خفت سياسة القمع تجاه العناصر الشيوعية من قبل الحكومة بسبب اعتقاد نوري السعيد بأن النشاط الشيوعي في العراق قد قضي عليه بسبب اعدام واعتقال قادته والضربات الموجعة التي لحقت بتنظيماته، [٢] .

بيد ان الحزب سرعان ما عاد الى سياسته في مهاجمة الوزارات المتوالية على حكم العراق،موجهاً نقده الى وزارة علي جودت الايوبي الثانية(١٠ كانون الاول ١٩٤٩ – ١ شباط ١٩٥٠) واصفاً اياها بالوزارة التي جاءت لتنفيذ المشاريع الاستعمارية ،وموضحاً ان مطاليب الشعب لن تتحقق على يدها،لذا يجب اقالتها وتكوين حكومة ديمقراطية بدلها واطلاق سراح السجناء السياسيين والغاء المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠[٣].

كما كان رأيه بوزارة توفيق السويدي الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠ – ١٢ ايلول ١٩٥٠) كرأيه بالوزارة الايوبية مذكراً انها اقدر من سابقتها في تنفيذ المشاريع الاستعمارية ، فأعلن معارضته لها، داعياً الأحزاب والفئات الوطنية للاتحاد في جبهة وطنية واحدة لإسقاطها[٤].

بدأ الحزب اوائل عام ١٩٥١ وبعد استرجاع جزء لابأس به من تنظيماته يشعر بتنامي قواه ، وبدأ يصدر بياناته باسلوب التهديد والوعيد ويخاطب السلطة الحاكمة بان الشعب سوف يحفر لهم القبور وينتزع لنفسه الحرية[٥] . وقد ادت تنظيمات الحزب وابرزها اتحاد الطلبة دورها في مظاهرات ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢، اثر اعتداء الاجهزة الامنية على اربعه من الطلاب بالضرب لاتهامهم بأنهم من المحرضين لاضراب كلية الصيدلة والكيمياء يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٢ اعتراضاً على اجراء بعض التعديلات على نظام الكلية التي كانت في غير صالح الطلبة[٦] . وسرعان ماتحول هذا الاضراب الى تظاهرات طلابية حاشدة في يوم ٢١ تشرين الثاني أدى الطلاب الشيوعيون من خلال خطاباتهم دوراً في الحث والتحريض على توسعها واستمرارها ،وقادوا الوفود الطلابية لتقديم مذكرات الاحتجاج للحكومة والاحزاب، وابرزهم سافرة جميل الحافظ وحمدي ايوب العاني ، كما

دعا الحزب الجماهير في بغداد الى الاستعداد للقيام بالمظاهرات في عموم العاصمة يوم ٢٢ تشرين الثاني،بعد ان أعد لافتات حدد فيها شعارات المظاهرات المنوي القيام بها[٧] .

لقد اسهم الحزب مع القوى والاحزاب السياسية الاخرى في تحشيد الجماهير بشكل واسع حتى تحول امر هذه المظاهرات الى انتفاضة عارمة فشلت الحكومة في تفريقها في يوم ٢٢ تشرين الثاني ، وتكررت يوم ٢٣ تشرين الثاني، ولم يكن امام وزارة مصطفى العمري (١٢ تموز ١٩٥٢-٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢) التي واجهت هذه الاحداث سوى تقديم استقالتها ، فقبلها الوصي عبد الاله ، وكلف حكمت سليمان بتشكيلها ، الا انه رفضها، كما رفضها جميل المدفعي بعد ان نادى المتظاهرون بسقوطه حال تسرب الخبر اليهم وتعالت الهتافات بسقوط الملكية والوصي عبد الإله وبحياة الجمهورية[٨] . وبتوجيه من بهاء الدين نوري نادى الشيوعيون بتشكيل وزارة وطنية أئتلافيه برئاسة زعيم الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي على ان يشترك فيها بعض الشخصيات مثل محمد مهدي الجواهري وعبد الرزاق الشيخلي[٩] ، وطالبوا ان تسند الى الحزب الشيوعي وزارتي الدفاع والداخلية على ان يتولاها الضابط الشيوعي المفصول سليم الفخري والمحامي نائب نقيب المحاميين الشيوعي توفيق منير على التوالي ، وسارع الى طبع تشكيلة الوزارة على قطع من الورق ووزعها على المتظاهرين للهتاف بأسمائهم[١٠] .ومن الواضح هنا ان الحزب الشيوعي العراقي قد اوقع نفسه بقمة الازدواجية واللامبدئية في الافكار والمواقف اذ ترك يساريته الداعية الى اسقاط نظام الحكم الملكي القائم ليصبح مطالباً ببعض المناصب الوزارية في ظل نظام الحكم هذا .

بعد ان عجزت السلطات الحاكمة من مواجهة الوضع القائم لاسيما بعد سيطرة الشيوعيين وبلا منازع على قسم كبير من المظاهرات وأصبحوا متحكمين بحركتها وموجهين لها وهاجموا بتوجيه من قيادة الحزب مخفر شرطة قنبر علي ومن ثم احرقوا مكتبة (مكتب المعلومات الامريكي) الكائن في شارع الرشيد قرب تمثال الرصافي[١١]، اضطرت الى اسناد رئاسة الوزراء الى رئيس اركان الجيش نوري الدين محمود (٢٣تشرين الثاني ١٩٥٢ -٢٢ كانون الثاني ١٩٥٣) ، وتحت وطأة اعلان الاحكام العرفية يوم ٢٣ تشرين الثاني واستخدام سلاح الجيش ضد المتظاهرين سيطر على الوضع وأخمدت الانتفاضة،وعلى الرغم من تحشيد الحزب لجهوده فيها ، الا انه شأنه شأن باقي الاحزاب السياسية الاخرى لم ينجح في زج جماهير المدن الاخرى خارج بغداد حتى تلك القريبة من العاصمة في الاحداث ، بل كانت منظماته في تلك المدن في جهل عن موقع الحزب في هذه الانتفاضة[١٢]،وكما يبدو ان طبيعة عمل الحزب في احداث الانتفاضة طغت عليها صفة العفوية دون التخطيط المسبق لها،والتفاؤل في اسقاط النظام القائم بصورة اكبر من حجمه وتنظيماته بل حتى من حجم الانتفاضة نفسها .

سارت وزارة جميل المدفعي السادسة (٢٩كانون الثاني ١٩٥٣ -٥ ايار ١٩٥٣) على نهج الوزارت السابقة لها في التضييق على النشاط الشيوعي ، فقد توعدت في منهاجها المحافظة على الامن والقضاء على الفساد حتى يستتب الاستقرار وتطمئن النفوس في البلاد ، وذلك بمكافحة الشيوعية في العراق[١٣] ، الامر الذي جعل الشيوعيين يعلنون " أن تشكيل هذه الوزارة سوف لايؤدي الى تغيير نوعية الحكم وسوف لن ينتهي عهد

الارهاب، وان الذين لطخت ايديهم بدماء الشعب لازالوا يديرون الحكم "، وطالب الشعب بالاستمرار في النضال حتى اسقاطها،واقامة حكومة وطنية مخلصة تدافع عن مصالحه [١٤] ، وقد استطاعت هذه الوزارة وفق خطتها في القضاء على النشاط الشيوعي اعتقال عدد من الشيوعيين كان ابرزهم بهاء الدين نوري زعيم الحزب انذاك في ١٣ نيسان ١٩٥٣ [١٥].

لقد شملت سياسة اضطهاد العناصر الشيوعية من قبل الحكومات العراقية حتى اولئك القابعين في سجونها.ففي ١٨ حزيران ١٩٥٣ تم الاعتداء على السجن السياسي في بغداد الذي يضم العناصر الشيوعية ،من قبل مدير السجن "عبد الجبار ايوب" المعروف بعدائه وكرهه للعناصر الشيوعية ورغبته في القضاء عليهم [١٦]، بإشراف المقدم "صالح مهدي السامرائي" ، ومتصرف بغداد "عبد الجبار فهمي" [١٧]، اذ كان من المقرر نقل السجناء الشيوعيين من سجن بغداد السياسي الى سجن بعقوبة واستغل الامر المتصرف والمقدم صالح مهدي ومدير السجن عندما رفض السجناء التحرك اعتقاداً منهم انهم سوف ينقلون الى سجن نقرة السلمان حيث المعاملة السيئة[١٨] . وأغلقوا أجنحة السجن على انفسهم مانعين رجال الشرطة الدخول اليها ، وهتفوا بسقوط الحكومة والتحقيقات الجنائية ومدير السجن[١٩]، فوجدت ادارة السجن الفرصة السانحة لتحقيق مأربها،فتم تحشيد ما يقارب الـ (٤٠٠) شرطي مزودين بالبنادق والقنابل المسيلة للدموع وتم اقتحام السجن والدخول الى قاعات نوم السجناء الشيوعيين ومطاردتهم بواسطة خراطيم المياه[٢٠] ، فحصلت اشتباكات استخدم الشيوعيون فيها القناني الفارغة مما اضطر الشرطة الى استخدام الاسلحة واطلاق النار الامر الذي ادى الى مقتل(٧) سجناء شيوعيين[٢١]، منهم هادي عبد الرضا وحسين عبود واسماعيل احمد مهدي وعضو اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلبة العام موسى سليمان ، وجرح ما يقارب (٨١) سجين شيوعي واصابة ما يقارب (٧٤) شرطي [٢٢]، وقد نقل السجناء على الفور الى سجن بعقوبة بعد تقييد غير المصابين منهم بالحديد وادخل المصابون الى المستشفى لمعالجتهم[٢٣] ، وعلى الرغم من اتهام الشيوعيين لعبد الجبار ايوب بالمسؤولية عن الحادث ، الا ان السلطات لم تقتنع وبدلاً من محاسبته طلبت القيادة العسكرية مكافئته بمنحه قدمً لغرض الترفيع تشجيعاً له على مراقبة الشيوعيين داخل السجن وشل نشاطهم[٢٤] .

استغل الشيوعيون خارج السجن هذا الحادث للتصعيد من الموقف ازاء الوزارة القائمة (وزارة جميل المدفعي السابعة ٧ ايار ١٩٥٣ – ١٥ ايلول ١٩٥٣)، اذ رفع الحزب شعار " النزول الى الشارع بكل ثمن" وحث أعضاءه على تنظيم المظاهرات ، كما خول كل عضو يستطيع حشد عشرة أشخاص تنظيم مظاهرة دون موافقة سابقة منه ،وخرجت مظاهرات صغيرة اشترك فيها ذوي السجناء كان اكبرها يوم ٢٠ حزيران ١٩٥٣ في محلة باب الشيخ، تطالب باسقاط الوزارة وتأليف حكومة تستجيب لمطالب الشعب[٢٥] .

كان حادث الاعتداء الثاني على السجناء الشيوعيين قد تم في ٣ ايلول ١٩٥٣ ، في سجن الكوت ، اذ ساءت العلاقة بين ادارة السجن والسجناء منذ أوائل تموز ١٩٥٣ ، بعد ان رفع السجناء الشيوعيون في ٥ تموز عريضة الى السلطات يشكون فيها ضآلة الطعام المقدم لهم ورداءة نوعيته ، وفي ٢٧ تموز وصلت الى السجن محكمة خاصة من بغداد لمحاكمة السجناء الشيوعيين بتهمة الإساءة الى الحكومة والتشهير بها ، الا ان

الشيوعيين رفضوا الحضور ومقابلة هذه المحكمة ، وأغلقوا ابواب اجنحة السجن على أنفسهم ومنعوا تفتيش الحرس لهم في الايام التالية[٢٦] ، ومنذ اوائل اب ١٩٥٣ ، قطعت ادارة السجن الماء والطعام عن السجناء ، فاضطروا الى حفر بئر ليتزودوا من خلاله بالماء ، وفي ٤ اب ١٩٥٣ سمع اهالي مدينة الكوت نداءات استغاثة من قبل السجناء ، مما اثار المدينة وعمد سكانها الى المظاهرات الصاخبة ، الا ان ادارة السجن،لم تبالِ، وقامت باطلاق النار عليهم،مما ادى الى مقتل سجينين منهم فأضطرت الحكومة الى ايفاد وزير الشؤون الاجتماعية ماجد مصطفى لزيارة السجن ، وتأكد بنفسه بعد زيارته للسجن ان الحراس هم الذين اطلقوا النار وقتلوا السجناء، فاتفق مع السجناء على انهاء الاضراب وادخال الطعام لهم وان ينقلوا الى السجن السياسي[٢٧] ، الا ان ادارة السجن وبعد مغادرة الوزير عادت لاسلوبها القاسي في معاملة السجناء[٢٨] ، وفي ٢ ايلول ١٩٥٣ تم ادخال قوات من حرس السجن على السجناء بعد موافقة مديره " جهاد الجاف" بحجة اجراء التفتيش الذي دام (١٣) ساعة ، بعدها طلبت ادارة السجن نقل (١٥) سجين من الشيوعيين اليهود الى سجن نقرة السلمان ، وفيما رفض السجناء تنفيذ الامر انقطع بشكل مفاجئ التيار الكهربائي وعم الظلام ودارت اشتباكات بين الطرفين اطلق رجال الشرطة بعدها النار، مما ادى الى مقتل (١٠) سجناء وجرح (٩٤) منهم واصابة(١٢) من رجال الشرطة و(١٦) سجاناً[٢٩] .

كما كاد يتعرض الشيوعيين الموجودين في سجن العمارة الى حوادث مماثلة عندما اضربوا عن الطعام لولا تدخل مدير السجون العامه (طاهر محمد الزبيدي) في الامر واقنعهم في انهاء اضرابهم هذا بعد الاستجابه لبعض مطاليبهم[٣٠] .

أدت تلك الاحداث دورها في زيادة التوتر والعداء بين الحكومة والشيوعيين بصورة عبرت عنه قيادة الحزب بمذكرةٍ تم رفعها الى لجنة الامم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان تستنكر فيها اساليب الحكومة العراقية في التعامل معهم [٣١]. وكان من الطبيعي ايضاً ووفق هذه الاحداث ان يهاجم مسؤول الحزب عبد الكريم احمد الداود الذي قاد الحزب الشيوعي العراقي للمدة (من نيسان ١٩٥٣ حتى حزيران ١٩٥٤) في تقريره " جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب " الذي طرحه في اجتماع اللجنة المركزية في كانون الثاني١٩٥٤ الحكومة،مطالباً وجوب ايجاد حكومة وطنية ديمقراطية عن طريق جبهة وطنية مؤلفة من جميع الاحزاب والقوى السياسية بما فيها الحزب الشيوعي تعالج مشاكل البلاد وتنهي وجود قواعد وجواسيس وخبراء وشركات الاحتكار الدول الاستعمارية كون الحكومات المتناوبة على حكم العراق هي من تعيين البلاط الملكي الذي هو ربيب قوى الاستعمار ، وبين سبيل تأسيس هذه الحكومة عن طريق النضال والمعارك الثورية الجماهيرية[٣٢].

حاولت وزارة فاضل الجمالي الثانية (٨ اذار ١٩٥٤ –١٩ نيسان ١٩٥٤) اتباع الاسلوب الدعائي والتوعية في محاولة القضاء على العناصر الشيوعية.ففضلاً عن خطاب رئيس الوزراء في مجلس النواب الذي ركز فيه على ادانة الشيوعية وتوضيح خطرها بانه موازي لخطر الصهيونية[٣٣]، حذر الجمالي في مؤتمر صحفي منتصف اذار ١٩٥٤ من الشيوعية ومهاجمة الحركة النقابية والطلابية داعياً الصحفيين الى حماية الشعب من الشيوعية كونها تخلق التشويش الفكري ، ونصح الطلبة ان لايقعوا في فريسة الشيوعية، واشار الى

وجوب محاكمة رجال السياسة والصحافة الذين يشجعون ويجعلون انفسهم ادوات لخدمة الشيوعية[٣٤]، مما جعل الحزب يدعو الشعب الى توحيد الصفوف والوقوف بحزم ضد هذه الوزارة وهدفها المتمثل ربط العراق بالحلف التركي – الباكستاني [٣٥].

اثار النشاط الشيوعي ابان انتخاب المجلس النيابي في حزيران ١٩٥٤ ودخول الحزب في " الجبهة الوطنية " النيابية مع باقي الاحزاب السياسية (الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وبعض المستقلين) ، البلاط الملكي الذي بدأ بالاطلاع على وجهة نظر بعض السياسيين ومنهم توفيق السويدي الذي اوضح بأن الحكومة لا تستطع ان تتعامل ما اسماه " بالروح الغدارة" بقوة رجال الشرطة والسجون والمحاكم ، كون البلاد بحاجة الى اصلاح شامل واقترح تأليف حزب بأسم (حزب الاتحاد القومي) تنطوي تحت لواءه القوى اليمينية كافة وهدفه توحيد جهود القوميين للدفاع عن كيانهم المهدد من قبل الشيوعية ، والقيام بإصلاحات قومية عصرية ، وان يكون سنداً شعبياً للحكومة التي يجب ان تقوم بتمويله والصرف على وسائل دعايته . الا ان نوري السعيد انتقد هذا الرأي، موضحاً ان السويدي يسعى من خلاله الى الوصول الى كرسي الحكم عن طريق التعاون مع حزب صالح جبر (حزب الامة الاشتراكي)[٣٦] وبعض الشخصيات السياسية الاخرى[٣٧] . لذا عندما اوكلت الوزارة الى نوري السعيد ليؤلف وزارته الثانية عشر (٢ اب ١٩٥٤ – ١٧ كانون الاول١٩٥٥) عرفت هذه الوزارة بأنها أعتى الوزارات في مكافحة النشاط الشيوعي ،ولاسيما بعد تشجيع السفارة الأمريكية لنوري السعيد بالاستمرار في الضغط على العناصر الشيوعية ومكافحة نشاطها بكل الوسائل [٣٨].فعلى صعيد السياسة الخارجية بدأت في تنفيذ سياستها هذه باجراء محادثات مع الحكومة اللبنانية بالتعاون معها لمنع الشيوعيين من اتخاذ لبنان موطناً لهم ومتابعة نشاطهم ضد الحكومة العراقية بعد خروجهم من العراق[٣٩] .وفي الاطار نفسة قام وزير الداخلية سعيد قزاز باجراء مباحثات مع الرئيس الايراني " زاهدي" لاعداد خطة مشتركة ضد اي نشاط شيوعي[٤٠] . وتم ايضاً الاتفاق مابين رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير الثقافة المصري " صلاح سالم " على توحيد الخطط لمكافحة الشيوعية في العراق ومصر وتأليف لجنة خارج نطاق الجامعة العربية لمناهضة الشيوعية والاتفاق على تنظيم برامج خاصة في الإذاعات العربية لهذا الغرض [٤١] .

وعلى مستوى السياسة الداخلية اكد منهاج وزارته هذه وفي مجال السياسة الداخلية " العمل على تطهير جهاز الدولة من العناصر الهدامة وتعزيز الروح الوطنية بين المواطنين ومكافحة ذو الميول الهدامة والموالين للاستعمار"[٤٢] .وبدأ نوري السعيد بحملة واسعة ازاء العناصر الشيوعية خاصة والحركة الوطنية عامة، فبعد ان فصلت وزارته (٧) من أساتذة الجامعات ابرزهم صفاء الحافظ وابراهيم كبة وفيصل السامرائي وصلاح خالص وعبد الله البستاني،تم فصل(٤١٥) من المدرسين والموظفين والطلاب من مختلف انحاء العراق بسبب ميولهم الوطنية والديمقراطية[٤٣]. وقامت بتعديل المادة الاولى من قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ التي نصت على" تجريم كل من حبذ وروج اياً من المذاهب الاشتراكية – البلشفية – الشيوعية والاباحية وما يماثلها التي ترمي الى تغيير نظام الحكم والمبادىء والاوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية ألمضمونه بالقانون الاساسي وذلك في ٢٢ اب ١٩٥٤ باضافة الفقرة لتالية الى نهاية المادة "سواء كان ذلك بصورة مباشرة او بواسطة هيئات

او منظمات تهدف الى خدمة اغراض المذهب المذكور وتحت شعار اي اسم كان مثل انصار السلام او الشبيبة الديمقراطي وما شاكل ذلك"[٤٤] .وبدواعي خلق الاستقرار السياسي المناسب للقضاء على النشاط الشيوعي في العراق ، وتوحيد الافكار والموقف ضد هذا الخطر[٤٥] ، اصدر نوري السعيد في اليوم نفسه مرسوم ذّيل قانون الجنسية العراقية رقم(١٧) لسنة ١٩٥٤ الذي اعطى الحق لمجلس الوزراء بناءاً على اقتراح وزير الداخلية بإسقاط الجنسية عن العراقي المحكوم وفق المرسوم الاول، وخول وزير الداخلية اعتقال الشخص حال صدور قرار مجلس الوزراء بإسقاط الجنسية عنه والاحتفاظ به الى ان يتم ابعاده كون الشيوعية وكافة منظماتها تتلقى تعليماتها من المراكز الشيوعية العليا خارج العراق،ولان الشيوعية توجب على الشيوعيين خدمة الدولة الشيوعية العالمية ، وهذا يتناقض مع مانصت عليه المادة (١٥) من قانون الجنسية رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٤ الذي اجاز وزير الداخلية اسقاط الجنسية عن اي عراقي يقبل خدمة مدنية او عسكرية لدى دولة اجنبية[٤٦] . وفي هذا الاطار اسقطت الوزارة الجنسية عن عدد من الشيوعيين ممن كانوا خارج السجن وداخله وفق قرار مجلس الوزراء في ٣ تشرين الاول ١٩٥٤ امثال بهاء الدين نوري[٤٧] وزكي خيري وصادق جعفر الفلاحي وكامل صالح السامرائي وتوفيق منير واكرم حسين[٤٨] ، وطالبت الطلاب على اختلاف ميولهم السياسية تقديم ما عرف بالبراءة من المباديء الشيوعية في حالة تقديم طلب الدخول الى الكليات[٤٩] .

واصدرت في ٢٢ اب ١٩٥٤ ايضاً المرسوم الثالث وهو(مرسوم النقابات العام رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤) الذي خول مجلس الوزراء بناءاً على اقتراح وزير الداخلية الحق في اغلاق اي نقابة تسلك مسلك يمس بالأمن العام او النظام العام او عن المبادىء التي أسست من اجلها، واصدرت ايضافي ٢٢ايلول ١٩٥٤ مرسوم الجمعيات رقم (١٩) لسنة ١٩٥٤ الذي الغيت بموجبه جميع الاحزاب والجمعيات والنوادي سياسية كانت او اجتماعية او ادبية او دينية[٥٠] .

اثارت هذه المراسيم الشيوعيين كثيراً، وبينما اتجه قسم من كوادر الحزب نحو التنازل عن مبادئها معلنين براءتهم من الشيوعية ومبادئها ،ولاسيما بعد إجراءات الوزارة في اسقاط الجنسية عن بعض الشيوعيين [٥١]، دفعت بحميد عثمان الذي قاد الحزب للمدة (من حزيران ١٩٥٤ الى حزيران ١٩٥٥) الى بذل كل مسعاه لزج الحركة الوطنية في معارك مع الحكومة [٥٢]،معتقداً بضرورة بناء القلاع الثورية ، الا ان رفض القوى الوطنية والاحزاب السياسية عرض حميد عثمان قد اخفق مسعاه في هذا الجانب[٥٣]، مع ذلك بقي يرفع شعارات ضرورة مواجهة الحكومة وشعارات اخرى في حقيقتها كانت اكبر من قدرة الحزب مثل شعار " الاضراب السياسي العام" و " الكفاح المسلح " ووجه تعليماته الى تنظيمات الحزب كافة بالنزول الى الشارع واقامة المتاريس وحرق مخافر الشرطة التابعة للحكومة[٥٤] . ووضع الحزب ، تكتيك جديد للقيام بالمظاهرات تقوم على استغلال الاماكن المزدحمة مثل السينمات والاسواق اذ سهولة الاختفاء بعد حضور الشرطة وقام بعدة مظاهرات مثل مظاهرة الكاظمية في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٤ اللتان تفرقتا على الفور بعد الهتاف بسقوط الوزارة[٥٥]،ومظاهرة منطقة علاوي الشورجة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٤ و ، وعلى الرغم من الانطباعات التي كانت تملكها الحكومة العراقية بعدم فاعلية اي نشاط شيوعي بعد اصدارها المراسيم[٥٦]، الا ان هذه الاعمال قد حذا بها الى اصدار

مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم (٢٥ لسنة ١٩٥٤) في ١٢تشرين الثاني ١٩٥٤، والذي نص على عدم مشروعية الاجتماعات العامة ومنع عقدها اذ كان الغرض منها ارهاب الحكومة والسلطة التشريعية ومقاومة تنفيذ القوانين والأنظمة والتحريض على التمرد والعصيان وإثارة الرعب في نفوس المجتمع(٥٧) .

شهدت اوائل عام ١٩٥٥ اجراءات حكومية ملحوظة في التضييق على نشاط العناصر الشيوعية، اذ ظهرت بايعاز من نوري السعيد كتابات تتهجم على الشيوعية وتصف الشيوعيين العراقيين بابشع الصفاة مثل كراس "الشيوعية اعلى مرحلة من مراحل الاستعمار " الذي اتهم الشيوعيين بلاوطنية، وانهم يتظاهرون بالثقافة والنضال، واخذ الاموال من الصهاينة(٥٨) ،ووصل امر التضييق على هذه العناصر الشيوعية الى درجة التضييق على الدعاية السوفيتية في العراق وبشكل متفق مع مساعي نوري السعيد بتنفيذ السياسة الامريكية والبريطانية في المنطقة ،بإيجاد ميثاق يضم الدول العربية فضلاً عن تركيا وايران له ارتباط باحدى منظمات الدفاع الغربي لتطويق اي نشاط سوفيتي في المنطقة(٥٩). كانت خطوة نوري السعيد الاولى في هذا المجال زيارته لتركيا واتفاقه مع رئيس الوزراء التركي "عدنان مندريس" حول الخطوط الرئيسة لميثاق يعقد بينهما بحجة توحيد الجهود واستقرار الامن في المنطقة(٦٠) . ومن ثم قيامه بغلق المفوضية العراقية في موسكو بحجة الاقتصاد في النفقات،وتعطيل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ بزعم انها تضم الهدامين والمخربين (٦١)،وتوقيع الحلف الثنائي العراقي التركي في٢٣ شباط ١٩٥٥ ثم انضمام بريطانيا لهذا الحلف في ٥ نيسان ١٩٥٥(٦٢).

يبدو ان اجراءات نوري السعيد هذه قد اثارت الشيوعيين كثيراً لاسيما فيما يخص تعطيل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي الذي يمكن ان نعده علة العلل في الامر ، وهذا ما يمكن استنتاجه من دعوة اللجنة المركزية للحزب حينما وصفت قرار الحكومة بإلغاء التمثيل السياسي مع الاتحاد السوفيتي بانه تبرير للدخول في كتل عدائية صريحة مع الاتحاد السوفيتي،ودعت الى اسقاط الوزارة واعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي .ومن ما اكدت جريدة الحزب السرية " القاعدة " في ايار ١٩٥٥ ضرورة اسقاط حكومة نوري السعيد وتشكيل حكومة أئتلافية من الاحزاب والجماعات والشخصيات السياسية تقوم على أساس اطلاق الحريات الديمقراطية والغاء القوانين الرجعية وتطهير جهاز الدولة والجيش والشرطة واطلاق سراح السجناء السياسيين وحل المجلس النيابي وانتخاب مجلس جديد (٦٣). وبين الحزب ان السبيل لتحقيق هذه الامور يتم عن طريق مبادرة الأحزاب للقيام بعمل مشترك لإزاحة هذه الوزارة موضحين ان أمام هذه الاحزاب أمرين اما متابعة النضال بأساليب انجح من سابقتها لمنع وقوع البلاد في كارثة او الاستسلام الى الكارثة والرجوع بالحركة الوطنية الى الوراء حيث الصفر(٦٤). وفي الاحوال كافة جاءت المدة الممتدة بين ١٩٥٥– ١٩٥٨ لتسجل تطوراً ملحوظاً في آليات واساليب الحزب في مواجهة الوزارات العراقية .

ثانياً: موقف الحزب من الوزارات العراقية (حزيران ١٩٥٥ – ١٤ تموز ١٩٥٨)

كان اول ما توصل اليه مسؤول الحزب حسيبن احمد الرضي |" سلام عادل "الذي قاد الحزب الشيوعي العراقي للمدة (١٩٥٥ – ١٩٦٣)،في اجتماع اللجنة المركزية للحزب في تموز ١٩٥٥،الى أن سياسة نوري السعيد في معاداة الشيوعية هي وجه اخر لسياسة المعاداة لحقوق الشعب ومصالحه، وتقتضي الضرورة مهاجمة سياسته الاستعمارية الصرفة هذه وسعيها لادخال الدول العربية لميثاق بغداد(٦٥)، موكداً ان توحيد جهود الشيوعيين وأقامة الجبهة الوطنية الموحدة مع باقي الاحزاب والقوى السياسية هو السبيل لاسقاط هذه الوزارة (٦٦).

من جهة اخرى استندت الحكومة العراقية الى ميثاق بغداد لمقاومة كل نشاط شيوعي ونفوذ سوفيتي داخل العراق او قيام اي ثورة شيوعية من شأنها ان تهدد المصالح الغربية في منطقة الشرق الاوسط (٦٧)،وهذا ما اكده نوري السعيد في الجلسة الثانية للاجتماع الوزاري لدول ميثاق بغداد بين (٢١ –٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٥) الذي اوضح فيه ان الدعاية الشيوعية ومنذ الحرب العالمية الثانية وصلت الى درجة تهديد أمن البلاد ويجب تدبير جهاز في ميثاق بغداد لوضع حد لهذا الخطر (٦٨). الامر الذي ادى الى تأسيس لجنة "مكافحة النشاطات الهدامة " من مدراء الامن في الدول الاعضاء في الميثاق لاعداد الخطط والمناهج المختلفة لمقاومة الشيوعية في العراق والشرق الاوسط(٦٩).

وعلى الرغم من استمرار الحكومة في التضييق على النشاط الشيوعي في العراق ابان حكم وزارة نوري السعيد الثالثة عشر (١٧ كانون الاول ١٩٥٥– ٣٠ حزيران ١٩٥٧) الا ان مقررات مؤتمر الحزب الوطني الثاني المنعقد في ايلول ١٩٥٦ جاءت بشكل اقل ثورية واقل استخداماً للعنف في مواجه الحكم القائم مما كان متوقع من الشيوعيين انذاك وهذا مايمكن استنتاجه من البنود التي نصت عليها هذه المقررات التي اكدت على امكانية المجيء بحكومة وطنية تعمل لمصلحة الشعب عن طريق النضال الثوري ذي الطابع السلمي والقائم في الأساس على تعبئة القوى الوطنية في جبهة واسعة والضغط بها على الحكومة بشكل مركز ومؤثر حتى يتم تبديل السياسة القائمة بسياسة وطنية ، وقد اثار هذا الموضوع اعتراضاً واسعاً في المؤتمر ورفضه الكثير من الحاضرين، الا انه اقر اخيراً نزولا عند رغبة اللجنة المركزية وبالاخص سكرتير الحزب سلام عادل (٧٠)، ومع ان القرار لم يكن متناسقاً مع ردة فعل الشيوعيين تجاه سياسة الشدة والضغط عليهم المتبعة من قبل الحكومة ، الا اننا لايمكن ان نعده تكتيكاً مرحلياً تمخض عن الخبرة النضالية لواضعه متمثلاً بسكرتير اللجنة المركزية للحزب كونه قد قرر تجنب الصدام المباشر مع الحكومة لغرض التقليل من الخسائر التي قد تلحق بالحزب متمثلة بالاعتقالات ،اذ لم تمض اكثر من ثلاثة اشهر حتى تغير هذا القرار وذلك جراء استخدام الحكومة للسلاح في مواجهة احداث انتفاضة ١٩٥٦ سواء في مدينة بغداد او مدن النجف والحي ومدن اخرى من العراق التي أدى الشيوعيون فيها دوراً واضحاً ، اذ قررت اللجنة المركزية في اجتماعاتها بعد احداث الانتفاضة ان مسألة العنف مسألة يقررها سلوك الخصم عندما لايريد ان ينزل عند ارادة الشعب للتغلب على الحكم القائم(٧١) . وتمخض عن تلك الاجتماعات بيان للحزب دعا فيه الشيوعيين الى تطوير أساليب الكفاح ورفعه الى درجة اكثر عزماً وفعالية لمواجهة الأساليب العنيفة التي تستخدمها الحكومة، وعد الحزب هذه الانتفاضة واحداثها انذاراً موجهاً للحكومة للاستجابة لرغبة الجزء الاكبر من الشعب قبل ان يحل بها المصير الاسود الذي ينتظرها(٧٢) .

وبعد ان درس الحزب نواقص الانتفاضة اتخذت اللجنة المركزية قراراً بتأسيس مقاومة شعبية خاصة به تتألف من نخب مختارة من الاعضاء الشيوعيين القادرين على النضال والمقاومة . وتقرر ان يفاتح كل منظم للخلايا والهيئات الحزبية اعضاء الحزب الذين يقودهم على انفراد ويسأله عن رأيه في الدخول بهذا التنظيم الذي يكون فيه العضو الحزبي معرض لشتى المخاطر (٧٣). وبعد ان عدّ الحزب قائمةً باسماء بعض الشخصيات السياسية المساندة للحكومة لغرض اغتيالها، اجتمعت اراء غالبية لجنة الحزب المركزية وراء فكرة العمل لتصفية نوري السعيد واغتياله كونه العقدة الأساسية التي تقف بوجه الحركة الثورية والسند الأساسي للحكم القائم والنفوذ الاستعماري في البلاد(٧٤). وبعد ان نجح الحزب بتدبير بعض الأسلحة والقنابل والمفرقعات عن طريق التهريب عبر الطريق الصحراوي من سورية(٧٥)، بدأ التأكيد على ضرورة تعلم القتال واستعمال الاسلحة الخفيفة مثل المسدسات والرشاشات وصنع القنابل اليدوية ،واستطاعت هذه الفرق نسف انابيب شركة النفط في كركوك(٧٦)، والقاء عبوة ناسفة على النادي الذي يرتاده الخبراء الانكليز في الحلة (٧٧).الا ان قيادة الحزب متمثلة بسلام عادل وقفت ضد هذا الاتجاه كونه اتجاه غير صحيح في حركة الجماهير وانه عمل قصير النظر لذا وجه تعليماته بالكف عن هذه الاعمال، وحث كوادر الحزب نحو تعزيز بناء الحزب الداخلي وبناء الجبهة الوطنية لتحقيق الاهداف المرجوة مع توثيق العلاقة مع افراد الجيش (٧٨). وهو بذلك ادرك صعوبة ما يسعى اليه الشيوعيون لتغيير نظام الحكم بالاعتماد على انفسهم فقط ومن خلال مزاولة بعض الاعمال التخريبية.وعواقب المواجهة المباشرة مع السلطة التي ما كانت تخلق سوى الضرر بالحزب .وادرك ضرورة الاستناد على الجيش كونه الأداة الفعالة في التغيير المطلوب .

وفي الوقت الذي بدأ به نوري السعيد هجومة على الشيوعية علانية، واعلانه للرأي العام العراقي خطرها على الشعب وتهديدها للوطن كونها حركة هدامة مخربة هدفها بث الرعب في قلوب الناس بدعم من الاحزاب الشيوعية العالمية الاخرى ،وان الاتحاد السوفيتي هو المحرك للشيوعيين العراقيين بهدف خلق فراغ لها في منطقة الشرق الاوسط ، وتحقيق احلامه ،داعياً الشعب الى توحيد الموقف للقضاء على هذه الحركة (٧٩). توجه الشيوعيون من جماعة" وحدة النضال"(٨٠) الى توضيح الوضع السيء التي اصبحت علية هذه الوزارة، ففي المقال المنشور في صحيفتهم السرية " النضال " والمعنون "حكومة نوري السعيد على برميل من بارود " اوضحوا زيادة النقمة الشعبية تجاه هذه الوزارة لسياستها في لم الحركة الوطنية وغلق النقابات والتضييق على الاقتصاد الوطني وعرقلة تطور الصناعة والزراعة والتجارة العراقية حتى اصبح العراق فريسة سهلة امام شركات الاحتكار الاستعمارية، وربط العراق بالاحلاف الدولية مع سوء الخدمات الاجتماعية الامر الذي جعل نظام الحكم في العراق في وضع قلق وعلى برميل من بارود ووصل امر المعارضة له حتى من قبل بعض النواب والاعيان(٨١).

توجهت جهود الحزب لاسقاط نظام الحكم القائم بعد انتفاضة ١٩٥٦ نحو العمل الجبهوي مع الاحزاب السياسية الاخرى حتى توجت هذه الجهود بتكوين جبهة الاتحاد الوطني في شباط ١٩٥٧ التي جاء في اول بيان لها رغبتها في اسقاط وزارة نوري السعيد الثالثة عشر واحداث التغيرات الجوهرية في شؤون العراق السياسية واولها اطلاق الحريات الديمقراطية والدستورية(٨٢) . وفي الوقت نفسه توثقت علاقة الحزب بتنظيم الضباط الاحرار

الذي كان يتزعمه عبد الكريم قاسم آنذاك الهادف الى اعلان النظام الجمهوري واسقاط الحكم الملكي وكان الحزب على علم بمحاولات القيام بالثورة قبل الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ (٨٣).

استمر الحزب بعد استقالة وزارة نوري السعيد الثالثة عشر في مهاجمة الوزارات ،ومنها وزارة على جودت الايوبي الثالثة (٢٠ حزيران ١٩٥٧– ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧) أذ هاجمها في اب ١٩٥٧ وعدها امتداداً لوزارة نوري السعيد السابقة ،وان سبب مجيئها الى الحكم كبديل لنوري السعيد الذي فضح امره كأحط عميل استعماري،واصبح عائق في بلوغ الاهداف الاستعمارية مشيراً الى وجوب استخدام أساليب الكفاح نفسها التي استخدمه في مواجهة الوزارت السابقة (٨٤).وهاجمها ايضاً في ايلول ١٩٥٧ معترضاً على اساليب العنف المتبعة في التعامل مع السجناء الشيوعيين ،موضحاً ان الأسلوب هذا هو احد طرق الحكومة في محاولتها للقضاء على الشيوعيين(٨٥) .

ادى الحزب متمثلاً بسلام عادل دوراً بارزاً في الحصول على التأييد الخارجي لاسيما من الدول الاشتراكية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ نزولا عند رغبة زعيم تنظيم الضباط الاحرار عبد الكريم قاسم ،فقد سبق وان كلف الحزب عضو المكتب السياسي عامر عبد الله لهذا الغرض الا انه لم ينجح في المهمة(٨٦)، فعهد الامر الى سلام عادل الذي استغل انعقاد مؤتمر الاحزاب الشيوعية العالمية في موسكو في تشرين الثاني ١٩٥٧ ليترأس وفد العراق في حضور المؤتمر ، وفي موسكو عقد مباحثاته مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي واقنعهم بأهمية تقديم العون للثورة العراقية المنتظرة ، وقابل في هذا الخصوص امين عام الحزب "نيكيتا خروشوف" الذي اقتنع بطلب سلام عادل ووعده بان الاتحاد السوفيتي سوف يقف الى جانب الثورة ويساندها .ثم سافر سلام عادل الى الصين وقابل سكرتير الحزب الشيوعي الصيني " ماوتسي تونغ " ومسؤولين آخرين في الحزب وحصل منهم على وعد مساندة الثورة في العراق اذ ما نشبت (٨٧)، وفعل الشيء نفسه في المانيا الديمقراطية (٨٨) .وعند رجوعه عن طريق سورية حاول مقابلة "جمال عبد الناصر" في دمشق الا ان عدم وجوده في سورية عرقل الامر فقابل نائبة "كمال رفعت" ولم يتطرق بالحديث مع سلام عادل الى موضوع الثورة بل تكلم عن وضع العراق السياسي بصورة عامة والحركة الوطنية والنضال ضد الاستعمار اما كمال رفعت فقد ركز في حديثه على دور مصر في التضامن مع الشعب العراقي بدون خصوصيات مما ولد انطباعاً سيئاً من جهة الحزب الشيوعي العراقي عن مصر(٨٩).

لم يقتصر موقف الحزب وسعيه في اسقاط نظام الحكم القائم على توفير الدعم الخارجي للثورة فحسب بل سعى ايضاً الى تعرية نظام الحكم في الداخل والخارج، فمع تأكيد صحيفة الحزب السرية " اتحاد الشعب " على المصير المحتوم الذي ينتظر رجال الحكم في العراق وهذا ما أشارة اليه اواخر ايار ١٩٥٨ في مقالة لها بعنوان " الحكم الاسود اقتربت نهايته " مبينه فيه ان نهاية نظام الحكم في العراق اصبحت قريبة بسبب وجود التناقضات في داخله والتخبط في سياسته مطالبةً من الحركة الوطنية الاستعداد لمرحلة ما بعد سقوط نظام الحكم في العراق (٩٠)،وسعى على الصعيد العالمي كشف عمق الهوة التي تفصله عن الشعب وتصميم الشعب بالقضاء عليه من

خلال حضوره المؤتمر السابع للحزب الشيوعي البلغاري في ٢ حزيران ١٩٥٨ وخطاب مندوب الحزب سلام عادل الذي تناول هذا الجانب (٩١).

وضع الحزب كل كوادره ومنظماته منذ يوم ١٢ تموز في حالة الانذار والترقب والتاهب لغرض مؤازرة الثورة المرتقبة(٩٢) . وادى الضباط الشيوعيون بعض الادوار في احداث ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حين اندلاعها، فقد كان الضابط الشيوعي مصطفى عبد الله ضمن القوى التي عهدت اليها مهمة اقتحام قصر الرحاب حيث سكن العائلة المالكة وقد اصيب بجرح اثناء المواجهات التي دارت مع حراس القصر، واوكل للضابط الشيوعي عبد الرزاق غصيبه قائد كتيبه مدرعات (صلاح الدين) مهمه الاحاطة بقصر الرحاب واسناد القوه التي تقتحم القصر (٩٣).

الخاتمة

ظل الحزب الشيوعي العراقي على الرغم من الظروف الصعبة التي مر بها ، خصماً عنيداً للوزارات المتوالية على حكم العراق ، ولم تحد حالات الاعتقال بين قياداته من يساريته ومعارضته لهذه الوزارات .

وعلى الرغم من تعدد القيادات التي توالت على الحزب بعد اعدام قادته في شباط ١٩٤٩ وحتى حزيران ١٩٥٥ الا ان اساليب الكفاح في مواجهة تلك الوزارات كانت تقليدية سبق وان استخدمت في المدد السابقة من تاريخ الحزب ،بشكل لا ينسجم مع تفنن الاجهزة الامنية العراقية في سعيها للقضاء على النشاط الشيوعي ،وكان طابع اساليب الكفاح هذه المغالات في قوة الحزب الفعلية وقدراته الحقيقية ،الا ان ثمة حقيقة اثبتها البحث وهي حالات التخوف والارتباك والتحير التي ظهرة على نظام الحكم في العراق بشكل واضح في كيفية القضاء على النشاط الشيوعي في العراق حتى خلطت عليه الاوراق في تمييز المعارضين له أذ ما كانوا شيوعيين ام غير شيوعيين وحاول اعادة ترتيبها بالغاء الحياة الحزبية في البلاد عام ١٩٥٤.

تحرك الصراع بين الحزب الشيوعي العراقي والوزارات العراقية ومحاولة كل منهما اسقاط الآخر والقضاء عليه في فلك الصراع الاستعماري بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي في المنطقة العربية ، وابدع كل منهما في الدفاع عن مصالح حليفه متناسين مصالح الحقيقية البلاد وايجاد الحلول لمشاكلها.

لقد كانت القوة الحقيقية التي يتمتع بيها الشيوعيون ليس في قاعدتهم الجماهيرية المؤمنه بمبادئهم فحسب ، بل قدرتهم الكبيرة في تحشيد الجماهير غير الشيوعيين في مظاهراتهم واحتجاجاتهم ضد الحكم القائم باستخدام الشعارات البراقة المتناغمه مع مطاليب هذه الجماهير، الا ان ساسة العراق من الموالين للحكم القائم وفي مقدمتهم نوري السعيد تغاضوا عن هذه الحقيقة ورفضوا الرضوخ للأمر والاعتراف بأن الشيوعية عقيدة وفكر منتشرة في العراق وأمر مواجهتها بحاجة الى عقيدة وفكر يهزمها، واصروا على استخدام القوة والبطش ضد الشيوعيين الذين كانوا تزداد قناعتهم بمبادئهم وتعاطف الجماهير معهم كلما اتبعت اساليب القوة والارهاب ضدهم .

شهدة المدة الممتدة مابين ١٩٥٥ – ١٩٥٨ تطور محلوظ في آليات واساليب مواجهة الشيوعيين للوزارات العراقية والسعي لاسقاط الحكم القائم كان من بينها اسلوب العمل الجبهوي مع الاحزاب السياسية الاخرى حتى تلك التي تعارض مبادئه مثل الاحزاب القومية الامر الذي تبلور اخيراً في قيام جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ ، وثانياً الارتباط بالتنظيم العسكري المتمثل بتنظيم الضباط الاحرار الهادف الى اسقاط النظام الملكي واعلان الجمهورية ، هذه الآليات التي حققت نجاحاً عن سابقتها من خلال ما أداه الحزب من دور في قيام ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ واسقاط النظام الملكي بما فيه محاولته الحصول على الدعم الخارجي لها.

الهوامش :

(١)مديرية الامن العامة ، الحركة الشيوعية في العراق ،ج١(١٩٤٩-١٩٥٨) ،بغداد ،١٩٦٦، ص ١٢ .

(٢) سعاد خيري ، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة ١٩٢٠-١٩٥٨،ج١ ،ط٢،بغداد، ١٩٧٨، ص ١٧٥ .

(٣) جمعة عليوي فرحان ساجت الخفاجي ،علي جودة الايوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية(ابن رشد) – جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ٢٤٢ .

(٤) رياض رشيد ناجي الحيدري ،الحركة الوطنية في العراق ١٩٤٨-١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٧، ص ٢٣٤-٢٣٥ .

(٥)رياض رشيد ناجي الحيدري ،المصدر السابق،ص ١٩٩ .

(٦) جعفر عباس حميدي ،التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣ ،مطبعة النعمان ، النجف الاشرف، ١٩٧٦ص ٧١٢ .

(٧) بهاء الدين نوري ، مذكرات بهاء الدين نوري ،دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٢ ، ص١٦٢ .

(٨) حنا بطاطو ، العراق ، الكتاب الثاني، الحزب الشيوعي ، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٣٣٦ .

(٩) بهاء الدين نوري ، المصدر السابق، ص ١٦٩ .

(١٠) سعاد خيري ، المصدر السابق، ص ١٩٧-١٩٨ .

(١١) مقابلات شخصية متعددة مع حكمت خليل محمد ، في بغداد ٢٠٠٦.وحكمت خليل محمد انتمى الى الحزب الشيوعي العراقي اواخر الاربعينيات في بغداد وعمل بين قطاع العمال لفترة من الزمن،ثم القي القبض عليه عام ١٩٥٢ واودع في سجن الكوت ، وبعد ان افرجة عنه شرط ابعد الى الناصرية التي بقي فيها حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . المصدر نفسه .

(١٢) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٣٣٣ .

(١٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩، ط٤، دارالكتب ، بيروت ،١٩٧٤ ، ص٧ .

(١٤) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(١٥) ملفات الامن العامة،ملفة بلا رقم،(القيود السرية)، اضبارة(بهاء الدين نوري)،المرقمة ٢٧٦٤ / م / ٩٦٦ ،ص١ .وسنشير له فيما بعد بالرمز(م.ا.ع.) .

(١٦) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج١ ، دمشق ، ٢٠٠٢. ، ج١ ، ص٣٥٨ .

(١٧) حسقيل قوجمان ، دفاعاً عن الماركسية في محنتها وذكرياتي في سجون العراق ،لندن ، ٢٠٠٤. ، ص ٥٢ .

(١٨) حنا بطاطو ، المصدر السابق، ص ٣٥٨ .

(١٩) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣- ١٩٥٨ ،بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٤٧ .

(٢٠) صالح الحيدري،مختارات من مذكرات صالح الحيدري، كردستان،٢٠٠٤، ص ٢٠٦ ؛حسقيل قوجمان ،المصدر السابق ، ص ٥٥-٥٦ .

(21) WalterZ.Laquar,Communism and Nationalism in the Middle East, ,London,1957,P.196.

(٢٢) سعاد خيري ، المصدر السابق ، ص ٢١١ .

(٢٣) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٣٥٩ .

(٢٤)جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ص ٤٨ .

(٢٥)المصدر نفسه، ص ٤٨ -٤٩ .

(٢٦)حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٣٥٩ .

(٢٧)عزيز سباهي،عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ،ج٢،دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص١١٢-١١٣ .

(٢٨) مقابلات شخصية متعددة مع حكمت خليل محمد في بغداد ٢٠٠٦ .

(٢٩)د.ك.و، وزارة العدلية ، ملفة ٤٥٤٢ / ٦٦ / ٩٥٣ ، (حادث سجن الكوت) ، كتاب مدير سجن الكوت الى وزارة الداخلية بتاريخ ٣ ايلول ١٩٥٣ ، و٢، ص٢-٣ ؛ باقر ابراهيم، مذكرات باقر ابراهيم ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٨-٥٩ .

(٣٠)د.ك.و، وزارة العدلية ، ملفة ٤٦٢٣ /٣٢/٥١ ، (حوادث سجن العمارة الاخيرة) ، كتاب مدير السجون العامة الى وزارة الداخلية ، رقم ١٤ ، بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٥٤ و١ ، ص ١-٢ .

(٣١) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج٢ ، ص ١١٣ .

(٣٢) ملفات وزارة الداخلية ، ملفة ٢٢ /٨ ، (الدعاية الشيوعية) ، تقرير" جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب " ، ملحق بجريدة الاستخبارات السياسية،العدد ١٢،٢٠ اذار ١٩٥٤ ، ص٢٩.وسنشير له فيما بعد بالرمز م.و. د.

(33) F.O. ,371-110988-84337, Brrtish Embassy, Baghdad , Confidential, From Foreign Office to Mr. Eden, 13 Januar 1954.

(٣٤) جريدة صوت الاهالي ،(بغداد)، العدد ١٦٠، ١٣ نيسان ١٩٥٤.

(٣٥) قيس عبد الحسين الياسري،الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ٥٨ ، بغداد ، ١٩٧٨، ص ٢٨٧ .

(٣٦) حزب سياسي تألفت هيئته المؤسسة التي قدمت طلب تأسيس الحزب الى وزارة الداخلية في ٢٠ حزيران ١٩٥١ من صالح جبر والسيد عبد المهدي وعبد الكاظم الشمخي وجواد جعفر وعبد الرزاق لازري وحبيب الطالباني وحنا خياط واخرون ، واجيز الحزب من قبل وزارة الداخلية في ٢٤ حزيران ١٩٥١ ،واهم ما نص عليه منهاج الحزب توطيد كيان العراق الدولي وتعزيز استقلاله وتنظيم العلاقات بين العراق والدول العربية على اساس الاتحاد الفيدرالي ،وبقي في العمل السياسي حتى اصدار نوري السعيد مرسوم رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ القاضي بحل الاحزاب السياسية .عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٢٠٠ -٢٠٧ .

(٣٧) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ص٩٧-٩٨ .

(٣٨) جريدة الحوادث ،(بغداد)، العدد ٣٥١٤ ، ١ تشرين الاول ١٩٥٤ .

(٣٩) جريدة الزمان ، (بغداد) ، العدد ٥٢٤٢ ، ٢١ ايلول ١٩٥٤ .

(٤٠) عبد الرزاق مطلك الفهد ، تاريخ الاحزاب السياسية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٨،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب - جامعة القاهرة ،١٩٧٠ ، ص٦٥ .

(٤١) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ص ١٠٦ .

(٤٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٩ ، ص ١٦٥.

(٤٣) حكمت خليل محمد ،المصدر السابق، ص ٣٥ .

(٤٤)الحكومة العراقية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة (١٩٥٤المرسوم رقم ١٦ لسنة١٩٥٤)،مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص١٦٣-١٦٥.

(45)F.O. 371-110992-84237, Brrtish Embassy, Baghdad Confidential, From Foreign Office, to Mr Eden, No.116,25 June 1954

.

(٤٦)الحكومة العراقية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة (١٩٥٤المرسوم رقم١٧ لسنة١٩٥٤مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية)، ١٩٥٤ ،ص١٦٦-١٦٩.

(٤٧) م.ا.ع.، ملفة بلا رقم ،(القيود السرية) ، اضبارة بهاء الدين نوري المرقمة ٥٧٦٤ /م /٩٦٦ ، ص١ .

(٤٨) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩ ، ص١٨٨ .

(٤٩) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب ، ج٢ ، ص ١٥٠ .

(٥٠)جريدة الاخبار ، (بغداد) ، العدد ١٥٥ ، ٢٣ ايلول ١٩٥٤ ؛الحكومة العراقية ،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤ (مرسوم الجمعيات رقم١٩ لسنة١٩٥٤)، ص١٧٢-١٨٢

(٥١) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ص ١٨٠ .

(٥٢) صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث (الحركات الماركسية ١٩٢٠- ١٩٩٠)، بيروت، ٢٠٠١ ، ص ٧٦ .

(٥٣) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب ، ج٢ ، ص ١٥٣ .

(٥٤) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٣٤٣ .

(٥٥) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ص ١١٣ .

(56) Waldemar j. Gallman ,Iraq under General Nure ,My Recollections of nuri al Said, 1954-1958,Johns Hopkins , 1964,P.93 .

(٥٧) جريدة الحوادث ، العدد ٣٥٢٨ ، ١٣ تشرين الاول ١٩٥٤ .

(٥٨) عبد الرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٥٩) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ص ١٢١ .

(٦٠) المصدر نفسه ، ص ١٢١.

(٦١) سعاد خيري ، المصدر السابق، ص ٢٣٦ .

(٦٢)جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ص ١٢١-١٢٢ .

(٦٣) سعاد خيري ، المصدر السابق، ص ٢٤٤-٢٤٥ .

(٦٤) سعاد خيري ، المصدر السابق، ص ٢٤٤-٢٤٥ .

(٦٥) جريدة القاعدة ، العدد ١٢ ، اوائل كانون الثاني ١٩٥٦ .

(٦٦) جريدة القاعدة ، العدد ١٣ ، منتصف كانون الثاني ١٩٥٦ .

(٦٧) اكد نوري السعيد هذه الحقيقة في مباحثات قصر الزهور في بغداد بين رؤوساء حكومات دول ميثاق بغداد عام ١٩٥٦ باستثناء رئيس وزراء بريطانيا ، اذ قال " ان هذا الحلف ما انشأ الا ضد الشيوعية " . فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٣١٩ .

(٦٨) المصدر نفسه ، ص ٣١٩ .

(69) Waldemar j. Gallman , ,Op.Cit., P68 .

(٧٠) ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

(٧١) المصدر نفسه ، ص ١٥٤ .

(٧٢) م.و.د.، ملفة٢٢/ ١٨،(الدعاية الشيوعية)، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (حول نتائج العدوان على مصر واثره على الوضع السياسي في العراق) بلا عدد ، بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٥٦ .

(٧٣) صالح الحيدري ، المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

(٧٤) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب ، ج٢ ، ص١٦٥ .

(٧٥) عامر عبد الله ، خواطر وذكريات ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ١٤٤ ، تموز ، ١٩٨٠ ، ص٢٦ .

(٧٦) صالح الحيدري ، المصدر السابق ، ص ١٩٨ .

(٧٧) باقر ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٧٨) ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

(٧٩) جريدة الحوادث ،(بغداد)، العدد ٤١٨٣ ، ١٨ كانون الاول ١٩٥٦ .

(٨٠) وهي منظمة جماعة عبد الرحيم شريف التي بدأت بالتجمع منذ عام ١٩٤٩ بأسم " لجنة نشر الوعي الماركسي "، واصدرت صحيفة بأسم " النضال" وتبلورت عام ١٩٥٢ تحت اسم " جماعة وحدة النضال " او " حزب وحدة الشيوعيين في العراق " ولم تنشط الا اوائل عام ١٩٥٣ ، وكانت تشك في شرعية اللجنة المركزية وتطالب في قيام مؤتمر شيوعي يشكل حسب الاصول بانتخاب قيادة تمثله حق تمثيل. سمير عبد الكريم ،المصدر السابق ، ص١٤١-١٤٢ .

(٨١) جريدة النضال ، (بغداد) ، العدد ١ ، اواخر كانون الاول ١٩٥٦.

(٨٢) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، دار الطليعة ، بيروت ،١٩٧٠ ، ص ٦٧٨ .

(٨٣) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب ، ج٢ ، ص٢٥٠ .

(٨٤) م.ا.ع.، ملفة بدون رقم ،(النشاط الشيوعي في العراق) ، نشرة الحزب الداخلية الخاصة بالاعضاء والمعنونة " حول مهماتنا السياسية في الظرف الراهن " ، بلا عدد ، بتاريخ ٨ أب ١٩٥٧ .

(٨٥) جريدة اتحاد الشعب ، العدد ٥ ، اوائل ايلول ١٩٥٧ .

(٨٦) عامر عبد الله ، المصدر السابق . ص٢٧ .

(٨٧) ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

(٨٨) المصدر نفسه ، ص٢٠٠ .

(٨٩)جريدة اتحاد الشعب ، العدد ١٤ ، اواخر ايار ١٩٥٨ .

(٩٠) باقر ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

(٩١) سعاد خيري ،المصدر السابق ، ص ٣٤٩ .

(٩٢) م.ا.ع. ، ملفة بدون رقم ، (النشاط الشيوعي في العراق)،التوجيه الصادر من قبل الحزب الشيوعي العراقي الى كافة منظمات الحزب بعنوان (توجيه عام) ، بلا عدد ، بتاريخ ١٢ تموز ١٩٥٨.

(٩٣) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب ، ج٢ ، ص ٢٦٠ .